

## كتاب الخلع

فأمره : قال في السكافي : معنى « الخلع » فراق الزوج امرأته بعوض ، على المذهب . وبغيره على اختيار الخرقى ، بألفاظ مخصوصة .

قوله ﴿ وَإِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُبْغِضَةً لِلرَّجُلِ ، وَتَخْشَى أَنْ لَا تُقِيمَ حُدُودَ اللَّهِ ﴾ في حقه ﴿ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَقْتَدِيَ نَفْسَهَا مِنْهُ ﴾ .

فيباح للزوجة ذلك والحالة هذه . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم الحلواني بالاستحباب .

وأما الزوج ، فالصحيح من المذهب : أنه يستحب له الإجابة إليه . وعليه الأصحاب .

واختلف كلام الشيخ تقي الدين - رحمه الله - في وجوب الإجابة إليه . وألزم به بعض حكام الشام المقداسة الفضلاء .

فأمره : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : عبارة الخرقى ، ومن تابعه : أجود من عبارة صاحب المحرر ، ومن تابعه .

فإن صاحب المحرر ، وبغيره ، قال : الخلع لسوء العشرة بين الزوجين : جائز . فإن قولهم « لسوء العشرة بين الزوجين » فيه نظر . فإن النشوز قد يكون من الرجل ، فتحْتَاجُ هي أن تقابله . انتهى .

وعبارة المصنف : قريبة من عبارة الخرقى .

فإن الخرقى ، قال : وإذا كانت المرأة مبغضة للرجل ، وتكره أن تمنعه ما تكون عاصية بمنعه . فلا بأس أن تقتدى نفسها منه .

قوله ﴿ فَإِنْ خَالَعَتْهُ لَغَيْرِ ذَلِكَ وَوَقَعَ ﴾ .

يعنى : إذا خالعتة مع استقامة الحال . وهذا المذهب . وعليه الجمهور .

قال الزركشي : والمذهب المنصوص المشهور المعروف - حتى إن أبا محمد حكاه عن الأصحاب - وقوع الخلع مع الكراهة [ كالطلاق أو بلا عوض ] انتهى .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره . وقال : هو المذهب .  
وعنه : لا يجوز ، ولا يصح .

وهو احتمال في الهداية . وإليه ميل المصنف ، والشارح .  
واختره أبو عبد الله بن بطة . وأنكر جواز الخلع مع استقامة الحال . وصنف فيه مصنفًا . وأطلقهما في البلغة .

واعتبر الشيخ تقي الدين رحمه الله : خوف قادر على القيام بالواجب أن لا يقبأ حدود الله . فلا يجوز انفرادها به .

قوله ﴿ فَأَمَّا إِنْ عَضَلَهَا لَتَفْتَدِي نَفْسَهَا مِنْهُ ، فَقَعَلَتْ : فَالْخُلْعُ بَاطِلٌ وَالْعِوَضُ مَرْدُودٌ ، وَالزَّوْجِيَّةُ بِحَالِهَا ﴾ .  
اعلم أن للمختلعة مع زوجها : أحد عشر حالًا .

أمرها : أن تكون كارهة له ، مبغضة لخلقه وخلقه ، أو لغير ذلك من صفاته .  
وتخشى أن لا تقيم حدود الله في حقوقه الواجبة عليها . فالخلع في هذا الحال مباح ، أو مستحب ، على ما تقدم .

الحال الثاني : كالأول ، ولكن للرجل ميل إليها ومحبة . فهذه أدخلها القاضي في المباح ، كما تقدم .

ونص الإمام أحمد رحمه الله : على أنه ينبغي لها أن لا تختلع منه ، وأن تصبر .  
قال القاضي : قول الإمام أحمد « ينبغي لها أن تصبر » على طريق الاستحباب والاختيار . ولم يرد بهذا الكراهة . لأنه قد نص على جوازه في غير موضع .  
ويحتمل دخول هذه الصورة في كلام المصنف .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكراهة الخلع في حق هذه متوجبة .

الحال الثالث : أن يقع ، والحال مستقيمة . فالمذهب : وقوعه مع الكراهة .  
وعنه : يحرم ولا يقع .

وتقدم ذلك قريباً في كلام المصنف .

الحال الرابع : أن يعضلها أو يظلمها ، لتفتدى منه . فهذا حرام عليه . والخلع  
باطل والعوض مردود ، والزوجة بحالها ، كما قال المصنف .

الحال الخامس : كالذى قبله ، لسكنها زنت . فيجوز ذلك . نص عليه . وقطع  
به الأصحاب .

ويأتى في أول كتاب الطلاق « هل زني المرأة : يفسخ النكاح ؟ » .

الحال السادس : أن يظلمها أو يعضلها لا لتفتدى ، فتفتدى . فأكثر  
الأصحاب : على صحة الخلع .

وجزم به القاضى فى المجرّد . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا يحل له ، ولا يجوز .

الحال السابع : أن يكرهها . فلا يحل له . نص عليه .

الحال الثامن : أن يقع حيلة لحل اليمين . فلا يقع .

وتأتى المسألة فى كلام المصنف فى آخر الباب .

الحال التاسع : أن يضربها ويؤذيها ، لتركها فرضاً أو لنشوز . فتخالعه لذلك  
فقال فى السكاي : يجوز .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : تعليل القاضى ، وأبى محمد - يعنى به المصنف -  
يقتضى أنها لو نشزت عليه : جاز له أن يضربها لتفتدى نفسها منه . وهذا صحيح .

الحال العاشر : أن يتنافرا أدنى منافرة . فذكرها الحاوى فى قسم المكروه .

قال : ويحتمل أن لاتصح الخالعة .

الحال الحادى عشر : أن يمنعها كمال الاستمتاع ، لتختلج . فذكر أبو البركات : أنه يكره على هذا الحال .

تنبيه : قوله ﴿ فَأَمَّا إِنْ عَصَلَهَا لِنَفْسِهَا مِنْهُ ، فَقَعَلَتْ : فَالْخُلْعُ بَاطِلٌ ، وَالْعَوْضُ مَرْدُودٌ ، وَالزَّوْجِيَّةُ بِحَالِهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا . ﴾

فيقع رجعيًا . فإذا رد العوض - وقلنا : الخلع طلاق - وقع الطلاق بغير عوض فهو رجعي .

وإن قلنا : هو فسخ - ولم ينبو به الطلاق - لم يقع شيء . لأن الخلع بغير عوض لا يقع ، على إحدى الروايتين .

وعلى الرواية الأخرى : إنما رضى بالفسخ هنا بالعوض . فإذا لم يحصل العوض لم يحصل المعوض .

وقيل : يقع بائناً - إن قلنا : يصح الخلع بغير عوض - وهو يخرج للمصنف ، والشارح ، من مذهب الإمام مالك رحمه الله .

تنبيه آخر : قوله ﴿ وَيَجُوزُ الْخُلْعُ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاؤُهُ ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا ﴾ بلا نزاع .

ويأتى « إذا تخالع الذميان على محرم » عند تخالع المسلمين عليه .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ مُحْجُورًا عَلَيْهِ : دُفِعَ الْمَالُ إِلَى وَلِيِّهِ . وَإِنْ كَانَ عَبْدًا : دُفِعَ إِلَى سَيِّدِهِ ﴾ .

هذا المذهب . اختاره المصنف ، والشارح .

قال أبو المعالى فى النهاية : هذا أصح . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

وجزم به فى البلغة . وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والرعايتين ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم .

وقال القاضى : يصح القبض من كل من يصح خلعها .

فعلى هذا : يصح قبض المحجور عليه ، والعبد . وقاله الإمام أحمد فى العبد .  
وصححه الناظم .

قال فى الفروع : ومن صح خلعه : قبض عوضه ، عند القاضى . انتهى .  
وجزم به فى المنور . وقدمه فى المحرر ، وتجريد العناية .  
ويأتى فى أول كتاب الطلاق أحكام طلاقه .

فأمره : فى صحة خلع المميز وجهان .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والبلغة ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

أمرهما : يصح . وهو المذهب . جزم به فى تجريد العناية ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره . وهو ظاهر كلام المصنف المتقدم .

والثانى : لا يصح . جزم به فى المنور ، وغيره . وقدمه فى المحرر ، والنظم .

والخلاف هنا مبنى على طلاقه ، على ما يأتى .

وظاهر الهداية ، والمذهب ، والرعايتين : عدم البناء . لأنهم أطلقوا الخلاف  
هنا . وقدموا هناك الوقوع .

قلت : لو قيل بالعكس لكان أوجه .

قوله ﴿ وَهَلْ لِلأَبِ خَلْعُ زَوْجَةِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ ، أَوْ طَلَاقُهَا ؟ عَلَى

رَوَاتَيْنِ ۚ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب .

إمدهما : ليس له ذلك . وهو المذهب . صححه فى التصحيح .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع .

ذكره فى أول كتاب الطلاق .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

والرواية الثانية : له ذلك .

قال أبو بكر : والعمل عندي على جواز ذلك .

وذكر في الترغيب : أنها أشهر في المذهب .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله : أنها ظاهر المذهب .

قال في الخلاصة : وله ذلك على الأصح .

واختارها ابن عبدوس في تذكرته . ونصرها القاضي ، وأصحابه .

وجزم به ناظم المفردات . وهو منها .

فأثرناه

إمدهما : وكذا الحكم في أبي المجنون ، وسيد الصغير ، والمجنون . خلافا

ومذهباً . وصحة خلع أبي المجنون وطلاقه من المفردات .

الثانية : نص الإمام أحمد رحمه الله - فيمن قال « طلق بنتي وأنت برىء

من مهرها » ففعل - بانت ولم يبرأ . ويرجع على الأب . قاله في الفروع .

وحمله القاضي ، وغيره : على جهل الزوج ، وإلا فخلع بلا عوض .

ولو كان قوله « طلقها إن برئت منه » لم تطلق .

وقال في الرعاية : ومن قال « طلق بنتي وأنت برىء من صداقها » فطلق :

بانت ولم يبرأ . نص عليه . ولا يرجع هو على الأب .

وعنه : يرجع إن غره . وهي وجه في الحاوي .

وقيل : إن لم يرجع فطلاقه رجعي .

وإن قال « إن أبرأتني أنت منه . فهي طالق » فأبرأه : لم تطلق .

وقيل : بلى ، إن أراد لفظ الإبراء .

قلت : أو صح عفو عنه لصغرها ، وبطلانها قبل الدخول ، والإذن فيه - إن قلنا : عقدة النكاح بيده - وإن قال « قد طلقها إن أبرأتني منه » فأبرأه : طلقته . نص عليه .

وقيل : إن علم فساد إبرائه فلا . انتهى .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أن غير الأب ليس له أن يطلق على الابن الصغير . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال في الفروع : ويتوجه أن يملك طلاقه ، إن ملك تزويجه . قال : وهو قول ابن عقيل فيما أظن .

وتقدم « هل يزوج الوصي الصغير أم لا ؟ وهل لسائر الأولياء - غير الأب والوصي - تزويجه أم لا ؟ » في مكانين من باب أركان النكاح . أحدهما : عند قوله « وَوَصَّيْهِ فِي النِّكَاحِ بِمَنْزِلَتِهِ » . والثاني : عند قوله « ولا يجوز لسائر الأولياء تزويج كبيرة إلا بإذنها » . قوله « وَلَيْسَ لَهُ خُلْعُ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا » . هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم . فعليه : لو فعل كان الضمان عليه . نص عليه في رواية محمد بن الحكم . وقيل : له ذلك . وهو رواية في المبهج .

نقل أبو الصقر - فيمن زوج ابنه الصغير بصغيرة . وندم أبواهما - هل ترى في فسخهما وطلاقهما عليهما شيئاً ؟ قال : فيه اختلاف ، وأرجو . ولم يره بأساً . قال أبو بكر : والعمل عندي على جواز ذلك منهما عليهما .

قال المصنف في المغنى ، والشارح : ويحتمل أن يملك ذلك إذا رأى لها فيه المصلحة والحظ .

قلت : هذا هو الصواب .

قال في القاعدة الرابعة والخمسين بعد المائة : وكذلك أشار إليه ابن عقيل في الفصول .

واختار في الرعاية : أن ما صح عفو الأب عنه فهو كحلعه به ، وما لا فلا .

قوله ﴿ وَهَلْ يَصِحُّ اخْلَعُ مَعَ الزَّوْجَةِ ؟ ﴾ .

بلا خلاف ﴿ وَمَعَ الْأَجْنَبِيِّ ﴾ .

على الصحيح من المذهب إذا صح بذله .

قال في الفروع : والأصح يصح من غير الزوجة . واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والنظم ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقيل : لا يصح مع الأجنبية ، إذا قلنا : إنه فسخ .

وقيل : لا يصح مطلقاً . ذكره في الرعايتين .

فعلى المذهب : يقول الأجنبية له « اخلع » أو « خالع زوجتك على ألف »

أو « على سلعتي هذه » وكذا إن قال « على مهرها » أو سلعتها ، وأنا ضامن »

أو « على ألف في ذمتها ، وأنا ضامن » فيجيبه إليه . فيصح منه . ويلزم الأجنبية

وحده بذل العوض .

فإن لم يضمن - حيث سمي العوض منها - لم يصح الخلع . قاله في المحرر ،

والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .



قوله ﴿ فَإِنْ خَالَتِ الْأُمَّةُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهَا عَلَى شَيْءٍ مَعْلُومٍ : كَانَ فِي ذِمَّتِهَا ، تُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ ﴾ .

جزم المصنف هنا بصحة خلع الأمة بغير إذن سيدها .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الجامع الصغير ، والشريف ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والكافى ، والترغيب ، ومنتخب الأدمى .

قال فى القواعد الأصولية : وهو مشكل . إذ المذهب : لا يصح تصرف العبد فى ذمته بغير إذن سيده .

وقيل : لا يصح بدون إذن سيدها ، كما لو منعها فخالت . وهو المذهب . صححه فى النظم .

قال فى تجريد العناية : لا يصح فى الأظهر . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وجزم به فى الوجيز ، والمنور .

وهو ظاهر ما جزم به فى العمدة . فإنه قال : ولا يصح بذل العوض إلا بمن يصح تصرفه فى المال .

وقدمه فى المحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

وهذه من جملة ما جزم به المصنف فى كتبه الثلاثة . وما هو المذهب .

ويتخرج وجه ثالث ، وهو : أنه إن خالته على شىء فى ذمتها : صح . وإن خالته على شىء فى يدها : لم يصح . ذكره الزركشى .

فعلى الأول : تتبع بالعوض بعد عتقها . قاله الخرقى .

وقطع به المصنف هنا ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وعنه : يتعلق برقبتهما . وأطلقهما فى الفروع .

واختار فى الرعاية الكبرى : تتبع بمهر المثل .

وقال المصنف ، والشارح : إن وقع على شيء في الذمة : تعلق بذمتها .  
وإن وقع على عين : فقياس المذهب ، أنه لا شيء له .  
قالا : ولأنه إذا علم أنها أمة : فقد علم أنها لا تملك العين . فيكون راضياً بغير  
عوض .

قال الزركشي : فيلزم من هذا التعليل : بطلان الخلع على المشهور ، لوقوعه  
بغير عوض .

فأمره : يصح خلع الأمة بإذن سيدها . بلا نزاع .

والعوض فيه كدينها بإذن سيدها . على ما تقدم في آخر باب الحجر « هل  
يتعلق بذمة السيد ، أو بربقتها ؟ » .

قوله ﴿ وَإِنْ خَالَعَتْهُ الْمَحْجُورُ عَلَيْهَا : لَمْ يَصِحَّ الْخُلْعُ ﴾ .

هذا المذهب . سواء أذن لها الولي أو لا . ولأنه لا إذن له في التبرع . وصححه  
في الفروع ، وغيره .

وحزم به في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منبجا ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقيل : يصح إذا أذن لها الولي .

قلت : إن كان فيه مصلحة : صح بإذنه . وإلا فلا .

قوله ﴿ وَإِنْ خَالَعَتْهُ الْمَحْجُورُ عَلَيْهَا : لَمْ يَصِحَّ الْخُلْعُ . وَوَقَعَ  
طَلَاقُهُ رَجْعِيًّا ﴾ .

يعنى : إذا وقع بلفظ « الطلاق » أو نوى به الطلاق .

فأما إن وقع بلفظ « الخلع ، أو الفسخ ، أو المفادة » ولم ينو به الطلاق .  
فهو كالخلع بغير عوض . وسيأتى حكمه .

وقال المصنف في المغنى ، والشارح : ويحتمل أن لا يقع الخلع هنا . لأنه إنما  
رضى به بعوض . ولم يحصل له . ولا أمكن الرجوع في بدله .

ومراد به وقوع الطلاق رجعيًا : إذا كان دون الثلاث . وهو واضح .  
تفسير : مراده بالحجور عليها : المحجور عليها للسفه ، أو الصغر ، أو الجنون .  
أما المحجور عليها للفلس : فإنه يصح خلعه ، ويرجع عليها بالعوض إذا فك  
عنها الحجر وأيسرت . قطع به المصنف ، والشارح ، وغيرهما .  
قوله « وَالْخُلْعُ طَلَّاقٌ بَائِنٌ ، إِلَّا أَنْ يَقَعَ بِلَفْظِ «الْخُلْعِ» ، أَوْ الْفَسْخِ ،  
أَوْ الْمَفَادَةِ » وَلَا يَنْوِي بِهِ الطَّلَاقَ : فَيَكُونُ فَسْخًا . لَا يَنْقُصُ بِهِ عَدَدُ  
الطَّلَاقِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ » .

الصحيح من المذهب : أن الخلع فسخ . لا ينقص به عدد الطلاق ، بشرطه  
الآتي . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : هذه الرواية هي المشهورة في المذهب ، واختيار عامة الأصحاب  
متقدمهم ومتأخرهم .

قال في الخلاصة : فهو فسخ في الأصح .

قال في الباقة : هذا المشهور .

قال في المحرر ، والحاوي الصغير : وهو الأصح .

قال في تجريد العناية : هذا الأظهر . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي . ونظم المفردات ، وغيرهم .

وقدّمه في الرعايتين ، وإدراك الغاية ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

والرواية الثانية : أنه طلاق بائن بكل حال .

وقدّمه في المحرر ، والحاوي .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمغنى ،

والكافي ، والهادي ، والشرح ، وغيرهم .

تفيس : من شرط وقوع الخلع فسخاً : أن لا ينوى به الطلاق ، كما قال المصنف .  
فإن نوى به الطلاق : وقع طلاقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير  
الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وعنه : هو فسخ ، ولو نوى به الطلاق . اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .  
ومن شرط وقوع الخلع فسخاً أيضاً : أن لا يوقعه بصريح الطلاق .  
فإن أوقعه بصريح الطلاق : كان طلاقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه  
جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : هو فسخ ، ولو أتى بصريح الطلاق أيضاً إذا كان بعوض .  
واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً .

وقال : عليه دل كلام الإمام أحمد رحمه الله . وقدمه أصحابه .  
قال في الفروع : ومراده ما قال عبد الله « رأيت أبي كان يذهب إلى قول  
ابن عباس رضي الله عنهما » وابن عباس صح عنه أنه قال « ما أجازة المال فليس  
بطلاق » .

وصح عنه أنه قال « الخلع تفريق ، وليس بطلاق » .

قال في الفروع : والخلع بصريح طلاق ، أو بنية : طلاق بائن .  
وعنه : مطلقاً . وقيل : عكسه .

وعنه : بصريح خلع : فسخ لا ينقص عدداً .

وعنه عكسه بنية طلاق . انتهى .

### فوائد

إمراها : للخلع ألفاظ صريحة في الخلع ، وألفاظ كناية فيه .

فصرىحه : لفظ « الخلع » و « المفاداة » بلا نزاع .

وكذا « الفسخ » على الصحيح من المذهب . كما جزم به المصنف هنا .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمغنى ، والكافى ، والهادى ، والبلغة ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعاية  
الصغرى ، والحاوى الصغير ، والزركشى ، وغيرهم .  
وقدمه فى الرعاية الكبرى ، والفروع .  
وقيل : هو كناية .

وفى الواضح : وجه ليس بكناية .  
وأما كنيائته : فالإبانة بلا نزاع نحو « أَبْنَتُكَ » والتبرئة على الصحيح من  
المذهب ، نحو « بَارَأْتُكَ » و « أَبْرَأْتُكَ » جزم به فى المستوعب ، والمغنى ، والكافى ،  
والشرح ، والزركشى ، والرعايتين . وقدمه فى الفروع .

زاد فى الرعايتين ، والحاوى ، وتذكرة ابن عبدوس « المبارأة » .  
وقال فى الروضة : صريحه لفظ « الخلع » ، أو الفسخ ، أو المفاداة ، أو بَارَأْتُكَ «  
الثانية : إذا طلبت الخلع ، وبذلت العوض . فأجابها بصريح الخلع ، أو كنيائته :  
صح الخلع من غير نية . لأن دلالة الحال - من سؤال الخلع ، وبذل العوض - صارفة  
إليه . فأغنى عن النية .

وإن لم تكن دلالة حال : وأتى بصريح الخلع : وقع من غير نية . سواء قلنا :  
هو فسخ ، أو طلاق .

وإن أتى بكناية : لم يقع إلا بنية ممن تلفظ به منهما ، ككنائيات الطلاق مع  
صريحه . قاله المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وقال فى الرعاية : فإن سأله الخلع بصريح . فأجابها بصريح : وقع ، وإلا  
وقف على نية من أتى منهما بكناية .

الثالثة : يصح ترجمة الخلع بكل لغة من أهلها . قاله فى الرعاية .

الرابعة : قال الأزجى فى نهايته : يتفرع على قولنا « الخلع فسخ ، أو طلاق »  
مسألة ما إذا قال « خالعت يدك . أو رجلك على كذا » فقبلت .

فإن قلنا : الخلع فسخ لا يصح ذلك . وإن قلنا : هو طلاق صح . كما لو أضاف الطلاق إلى يدها ، أو رجلها .

الخامسة : نقل الجراحى - فى حاشيته على الفروع - أن ابن أبى المجد يوسف نقل عن شيخه الشيخ تقي الدين رحمه الله ، أنه قال : تصح الإقالة فى الخلع وفى عوضه . كالبيع وثمنه . لانهما كهما فى غالب أحكامهما - من عدم تعليقهما ، واشترائط العوض ، والمجلس ، ونحو ذلك .

وقياسه الطلاق بعوض . وأنه إن أريد به أن تبطل البينة ، أو الطلاق : ففيه نظر ظاهر . كما أنكره عليه فيه صاحب الفروع فى غيره .

وقال له فى بعض مناظراته : إنك أخطأت فى النقل عن شيخنا المذكور . وإن أريد بقاؤها دون الفرض ، وأنه يرجع إلى الزوجة ، أو تبرأ منه . ولا تحل له إلا بعقد جديد : فسلم . كعق على مال وعقد نكاح ، وصلح عن دم عمد على مال ونحوها . ولمن جهل خروج العوض ، أو البضع . وعنه : الخيار فى الأول فقط فى الأصح فيهما . إذ لا إقالة فى الطلاق للخبر فيه . وقيس عليه نحوه .

ويقبل قوله فيه بيمينه إن جهله مثله . لأنه مال ، وإلا فلا . فهو حينئذ تبرع لها ، أو للسائل غيرها بالعوض المذكور . أو بنظيره <sup>(١)</sup> .

قوله ﴿ وَلَا يَقَعُ بِالْمُعْتَدَةِ مِنَ الْخُلْعِ ، طَلَاقٌ وَلَوْ وَاجَهَهَا بِهِ ﴾ . هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال فى الترتيب : لا يقع بالمعتدة من الخلع طلاق ، ولو واجهها به . إلا إن قلنا : هو طلاق . ويكون بلا عوض [ ويكون بعد الدخول أيضاً ] <sup>(٢)</sup> وقاله فى الرعاية الصغرى .

---

(١) الزيادة بين المربعين من نسخة الشيخ عبد الله .

قوله ﴿ فَإِنْ شَرَطَ الرَّجْعَةَ فِي الْخُلْعِ : لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ . فِي أَحَدِ  
الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . اختاره ابن حامد . وصححه في التصحيح .  
وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأزجي ، وغيرهم .  
وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والفروع ، والرايعتين .  
وفي الأخرى : يصح الشرط ، ويبطل العوض . فيقع رجعيًا .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والشرح ،  
وشرح ابن منبجا .

فعلى المذهب : تستحق المسمى في الخلع . على الصحيح من المذهب . قدمه  
في المحزر ، والنظم ، والفروع . وهو احتمال في المغنى ، والشرح .  
وقيل : يلغو المسمى . ويجب مهر مثلها . اختاره القاضي .  
وقدمه ابن منبجا في شرحه .

فأمره : لو شرط الخيار في الخلع : صح الخلع ، ولغاً الشرط .

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ الْخُلْعُ إِلَّا بِعَوَضٍ . فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وكذا قال في المستوعب . وصححه في النظم ، وتجريد العناية . وهو المذهب .  
وعليه جماهير الأصحاب - القاضي ، وعامة أصحابه . منهم الشريف ، وأبو الخطاب  
والشيرازي - قاله الزركشي .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في المحزر ، والكافي ، والرايعتين ، والحاوي  
الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والأخرى : يصح بغير عوض . اختاره الخرق ، وابن عقيل في التذكرة .  
وجعله الشيخ تقي الدين رحمه الله كعقد البيع حتى في الإقالة ، وأنه لا يجوز  
إذا كان فسخاً بلا عوض إجماعاً .

واختلف فيه كلامه في الانتصار .

وظاهر كلام جماعة : جوازه . قاله في الفروع .

قوله ﴿ فَإِنْ خَالَعَهَا بِغَيْرِ عَوْضٍ : لَمْ يَقَعْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا .  
فَيَقَعَ رَجْعِيًّا ﴾ .

يعنى : إلا أن ينوى بالخلع الطلاق . أو نقول : الخلع طلاق .

تنبيه : فعلى الرواية الثانية - التى هى اختيار الخرقى ومن تابعه - لا بد من  
السؤال . وهو ظاهر كلام الخرقى . فإنه قال : ولو خالعا على غير عوض ، كان خلعا  
ولا شىء له .

قال الأصهبانى . مراده : ما إذا سأله . فأما إذا لم تسأله ، وقال لها « خالعتك »  
فإنه يكون كناية فى الطلاق لا غير . انتهى .

قال أبو بكر : لا خلاف عن أبي عبد الله : أن الخلع ما كان من قبل النساء .  
فإذا كان من قبل الرجال : فلا نزاع فى أنه طلاق يملك به الرجعة . ولا يكون  
فسخا . ويأتى بعد هذا ما يدل عليه .

فأمره : لا يحصل الخلع بمجرد بذل المال وقبوله من غير لفظ الزوج . فلا بد  
من الإيجاب والقبول فى المجلس .

قال القاضى : هذا الذى عليه شيوخنا البغداديون . وقد أوماً إليه الإمام أحمد  
رحمه الله . وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والفروع ، والحاوى الصغير .  
وجزم به ابن عبدوس فى تذكرته .

وذهب أبو حفص العكبرى ، وابن شهاب إلى وقوع الفرقة بقبول الزوج  
للعوض .

وأفتى بذلك ابن شهاب بعكبرا .



واعترض عليه أبو الحسين بن هرمز ، واستفتى عليه من كان ببغداد من أصحابنا . قاله القاضي .

قال في الرعايتين ، والحاوى ، وقيل : يتم بقبول الزوج وحده ، إن صح بلا عوض . وهو رواية في الفروع .

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهَا . فَإِنْ فَعَلَ : كُرْهُ ، وَصَحَّ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشى : هذا المنصوص ، والمختار ، لعامة الأصحاب . وصححه الناظم وغيره . وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وقال أبو بكر : لا يجوز ، ويرد الزيادة وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قوله ﴿ وَإِنْ خَالَعَهَا بِمُحَرَّمٍ - كَالْخَمْرِ ، وَالْحَرِّ - فَهُوَ كَالْخُلْعِ بِغَيْرِ عَوَضٍ ﴾ .

يعنى : إذا كانا يعلمان تحريم ذلك . فإنهما إذا كانا لا يعلمان ذلك ، فلا شيء

له . وهو كالخلع بغير عوض ، على ما مر . وهذا هو الصحيح من المذهب .

جزم به فى المغنى ، والحرر ، والشرح ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

واختاره أبو الخطاب فى الهداية .

قال فى القواعد : هو قول أبى بكر ، والقاضى ، والأصحاب .

فإذا صححناه لم يلزم الزوج شيء ، بخلاف النكاح على ذلك .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : يرجع إلى المهر كالنكاح . انتهى

وقال الزركشى : إذا كانا يعلمان أنه حر أو مغضوب : فإنه لا شيء له

بلا ريب . لكن هل يصح الخلع ، أو يكون كالخلع بغير عوض ؟ فيه طريقان للأصحاب .

الأولى : طريقة القاضى فى الجامع الصغير ، وابن البناء ، وابن عقيل فى التذكرة .

والثانية : طريقة الشريف ، وأبى الخطاب فى خلافيهما ، والشيرازى ، والشيخين . انتهى .

قلت : وهذه الطريقة هى المذهب . كما تقدم .

والطريقة الأولى : قدمها فى الرعايتين ، والحاوى ، والخلاصة . فعليها تبين مجانا .

### فائدتاه

إحداهما : لو جهل التحريم : صح . وكان له بدله . قاله فى الرعايتين .

الثانية : إذا تخالغ كافران بمحرم يعلمانه ، ثم أسلما - أو أحدهما - قبل قبضه

فلا شئ له . على الصحيح من المذهب . اختاره القاضى فى الجامع ، وابن عبدوس فى تذكرته . وحزم به فى المنور . وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : له قيمته عند أهله . اختاره المصنف ، وغيره .

وقيل : له مهر المثل . اختاره القاضى فى الجرد .

قوله ﴿ وَإِنْ خَالَعَهَا عَلَى عَبْدٍ . فَبَانَ حُرًّا ، أَوْ مُسْتَحَقًّا : فَلَهُ قِيَمَتُهُ

عَلَيْهَا ) .

يعنى : إذا لم يكن مثلياً . فإن كان مثلياً فله مثله . ويصح الخلع . على

الصحيح من المذهب .

قال في الرعايتين : يصح الخلع على الأصح . وقطع به المصنف في المغنى ،  
والشارح ، وصاحب الحاوى الصغير ، وغيرهم .

وعنه : لا يصح الخلع . ذكرها في الرعايتين .

قوله ﴿ وَإِنْ بَانَ مَعِيًّا : فَلَهُ أَرْضُهُ ، أَوْ قِيمَتُهُ . وَيَرُدُّهُ ﴾ .

فهو بالخيرة في ذلك ، تغليبا للمعاوضة . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم  
به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه الزركشى .  
وعنه : لا أَرش له مع الإمساك . كالرواية التي في البيع ، والصداق .

تنبيه : قوله ﴿ فَبَانَ حُرًّا ، أَوْ مُسْتَحَقًّا ﴾ .

يحتز عما إذا كانا يعلمان ذلك . فإنه لا شيء له .

وهل يصح الخلع ، أو يكون كالخلع بغير عوض ؟ فيه طريقان .

الأول : طريق القاضي في الجامع الصغير ، وابن البنا ، وابن عقيل في التذكرة  
والثاني : طريق الشريف ، وأبى الخطاب ، والشيرازي ، والمصنف ، والمجد

وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ خَالَهَا عَلَى رِضَاعٍ وَلَدِهِ غَامَيْنِ ، أَوْ سُكْنَى دَارٍ : صَحَّ .

فَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ ، أَوْ خَرِبَتِ الدَّارُ : رَجَعَ بِأَجْرَةِ بَاقِي الْمُدَّةِ ﴾ .

من أجرة الرضاع والدار . وهذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ،  
والمستوعب ، والخلصة ، والهادي ، والمحرم ، والنظم ، وتذكرة ابن عبدوس ،  
والحاوى الصغير ، وغيرهم . وقدمه في الرعايتين .

قال في المستوعب : رجع عليها بأجرة رضاعه ، أو ما بقى منها .

وقيل : يرجع بأجرة المثل . جزم به في المغنى ، والكافي .

قال للشارح : فإذا خربت الدار : رجع عليها بأجرة باقى المدة . وتقدر

بأجرة المثل .

وأطلقهما في الفروع . فقال : يرجع . قيل : ببقية حقه . وقيل : بأجرة المثل .

فعلى المذهب : هل يرجع به دفعة واحدة ، أو يستحقه يوماً فيوماً ؟ فيه وجهان وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : يرجع يوماً بيوم .

قلت : وهو أولى وأقرب إلى العدل . وذكره القاضى في المجرى .

قال المصنف ، والشارح : وهو الصحيح .

والثاني : يستحقه دفعة واحدة . قاله القاضى في الجامع .

فأمرناه

أمرهما : موت المرضعة ، وجفاف لبنها في أثناء المدة : كموت المرتضع

في الحكم ، على ما تقدم . وكذا كفالة الولد مدة معينة ونفقته .

لكن قال في الرعاية : لو مات في الكفالة في أثناء المدة : فإنه يرجع بقيمة

كفالة مثلها لمثله .

قال في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والفروع : وفي اعتبار ذكر قدر

النفقة وصفتها وجهان .

قال في الرعاية الكبرى : فإن صح الإطلاق ، فله نفقة مثله . وقطع به في

المغنى ، والشرح .

الثاني : لو أراد الزوج أن يقيم بدل الرضيع من ترضعه أو تكفله ، فأبت ، أو

أرادته هى ، فأبى : لم يلزم . وإن أطلق الرضاع : فحولان ، أو بقيتهما .

قوله ﴿ وَإِنْ خَالَعَ الْحَامِلَ عَلَى نَفَقَةٍ عِدَّتِهَا : صَحَّ ﴾

وسقطت . هذا المذهب . نص عليه .

قال في الفروع : ويصح بنفقتهما في المنصوص .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في المحرر ، والرايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وعلى قول أبى بكر ، الآتى قريباً : الخلع باطل .  
وقيل : إن أوجبنا نفقة الزوجة بالعقد : صح . وفيه روايتان .  
وجزم به في الفصول ، وإلا فهو خلع بمعدوم .  
قال في القاعدة الرابعة عشر : لو اختلعت الزوجة بنفقتها . فهل يصح جعل  
النفقة عوضاً للخلع ؟  
قال الشيرازى : إن قلنا النفقة لها : صح . وإن قلنا للحمل : لم يصح . لأنها  
لا تملك .  
وقال القاضى ، والأكثر : يصح على الروائتين . انتهى .  
ويأتى ذلك أيضاً في النفقات .

#### فأمرناه

إمراهما : لو خالغ حاملاً ، فأبرأته من نفقة حملها ، فلا نفقة لها ، ولا للولد  
حتى تقطعه .

نقل المروذى : إذا أبرأته من مهرها ونفقتها ، ولها ولد : فلها النفقة عليه إذا  
فطمته . لأنها قد أبرأته مما يجب لها من النفقة . فإذا فطمته : فلها طلبه بنفقتها .  
وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . منهم الخرقي .  
وقال القاضى : إنما صحت الخالعة على نفقة الولد . وهى للولد دونها . لأنها في  
حكم المالكه لها . وبعد الوضع تأخذ أجرة رضاعها .  
فأما النفقة الزائدة على هذا - من كسوة الطفل ودهنه ، ونحوه - فلا يصح أن  
تعاوض به ، لأنه ليس لها ولا في حكم ما هو لها .  
قال الزركشى : وكأنه يخصص كلام الخرقي .

الثاني : يعتبر في ذلك كله الصيغة . فيقول « خلعتك » أو « فسخت »

أو « فاديت على كذا » فتقول « قبلت ، أورضيت » ويكفي ذلك ، على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع . وقيل : وتذكره .

قوله ﴿ وَيَصِحُّ الْخُلْعُ بِالْمَجْهُولِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع ، وغيره : هذا المذهب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

قال الزركشي : هو المذهب المعمول به .

وقال أبو بكر : لا يصح . وقال : هو قياس قول الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به أبو محمد الجوزي . وأنه كالمهر .

والعمل والتفريع : على الأول .

قوله ﴿ فَإِذَا خَالَعَهَا عَلَى مَا فِي يَدِهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ ، أَوْ مَا فِي بَيْتِهَا مِنَ

الْمَتَاعِ : فَلَهُ مَا فِيهِمَا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا شَيْءٌ : فَلَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمِ ،

وَأَقْلَ مَا يُسَمَّى مَتَاعًا ﴾ .

إن كان في يدها شيء من الدراهم : فهي له . لا يستحق غيرها .

وظاهر كلامه : ولو كان دون ثلاثة دراهم . وهو صحيح .

وهو المذهب . وهو ظاهر ما جزم به في الحرر ، والفروع . وقدمه الزركشي .

وقيل : يستحق ثلاثة دراهم كاملة .

وما احتمالان مطلقان في المعنى ، والشرح .

وأما إذا لم يكن في يدها شيء . فجزم المصنف هنا : بأن له ثلاثة دراهم .

وجزم به غيره . ونص عليه .

وقال الزركشي : الذي يظهر أن له ما في يدها . فإن لم يكن في يدها شيء : فله

أقل ما يتناولُه الاسم . انتهى .

ويأني كلامه في المحرر.

وإذا لم يكن في بيتها متاع . فحرم المصنف هنا : أنه يلزمها أقل ما يسمى متاعاً ، وهو المذهب .

جزم به في الوجيز . وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع .

وقال القاضى : يرجع عليها بصداقها .

وقاله أصحاب القاضى أيضا . قاله المصنف ، والشارح .

وقيل : إذا لم تغره ، فلا شيء عليها .

قوله ﴿ وَإِنْ خَالَهَا عَلَى حَمَلٍ أَمْتِهَا ، أَوْ مَا تَحْمِلُ شَجَرَتَهَا : فَلَهُ ذَلِكَ .

فَإِنْ لَمْ تَحْمِلْ : فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ : تَرْضِيهِ بِشَيْءٍ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع .

وقال القاضى : لا شيء له .

وتأول كلام الإمام أحمد « ترضيه بشيء » على الاستحباب .

وفرق بين هذه المسألة ومسألة الدراهم والمتاع . حيث يرجع هناك إذا لم يجد

شيئاً . وهنا لا يرجع . وصححه في النظم . وقدمه في تجريد العناية .

وقال ابن عقيل : له مهر المثل .

وقال أبو الخطاب : له المهر المسمى لها .

وقيل : يبطل الخلع هنا ، وإن صححناه في التي قبلها .

وقال في المحرر ، ومن تابعه ، مامعناه : وإن جعلنا العوض مالا يصح مهرأ -

لغرض أو جهالة . صح الخلع به . إن صححننا الخلع بغير عوض ، ووجب فيما لا يحل

حالا ومآلا - كثوب ودار ونحوهما ، أدنى ما<sup>(١)</sup> يتناولوه الاسم .

وأما فيما<sup>(٢)</sup> يتبين في المال - كحمل أمتها ، وما تحمل شجرتها ، وأبق . منقطع

---

(١) في نسخة طلعت « أو فيما »

(٢) في نسخة طلعت « أو فيما يتبين »

خبره ، ومافى بيتها من متاع ، أو مافى يدها من الدراهم - : فله ما ينكشف ، ويحصل منه : ولا شئ عليها لما يتبين عدمه ، إلا ما كان بقدر يرها ، كمسألة المتاع والدراهم .  
وأما إن قلنا : باشتراط العوض فى الخلع . ففيه خمسة أوجه .

أمرها - وهو ظاهر كلامه صحة الخلع بالمسمى ، كما سبق - لكن يجب أدنى ما يتناوله الاسم لما يتبين عدمه . وإن لم تكن غرته ، كحمل الأمة والشجر .

الثانى : صحته بمهرها فيما يحل حالا ومآلا ، وصحته بالمسمى فيما يرجى تبينه .

فإن تبين عدمه : رجع إلى مهرها .

وقيل : إذا لم تغره ، فلا شئ عليها .

الثالث : فساد المسمى ، وصحة الخلع بقدر مهرها .

[ وقيل : إذا لم تغره فلا شئ عليها ] <sup>(١)</sup> .

الرابع : بطلان الخلع . قاله أبو بكر .

الخامس : بطلانه بالمعدوم وقت العقد ، كما يحمل شجرها ، وصحته مع

الموجود يقيناً ، أو ظناً .

ثم هل يجب المسمى أو قدر المهر ، أو يفرق بين المتبين مآلاً ، وبين غيره ؟

مبنى على ماسبق . انتهى .

قوله ﴿ فَإِنْ خَالَعَهَا عَلَى عَبْدٍ : فَلَهُ أَقْلٌ مَا يُسَمَّى عَبْدًا . وَإِنْ قَالَ « إِنَّ

أَعْطَيْتَنِي عَبْدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ » طَلَّقَتْ بَأَيِّ عَبْدٍ أَعْطَتْهُ إِيَّاهُ طَلَاقًا بَائِنًا ،

وَمَلَكَ الْعَبْدَ . نَصَّ عَلَيْهِ ۝

إذا خالعا على عبد : فله أقل ما يسمى عبداً . على الصحيح من المذهب . جزم

به فى الوجيز . وقدمه فى الفروع ، والمغنى ، والشرح .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله .



وقيل : يجب مهرها .

وقال القاضي : يلزمها عبد وسط .

قال في المحرر ، والفروع ، والحاوي : وإن خالها على عبد مطلق ، فله الوسط إن قلنا به في المهر . وإلا فهل له أى عبد أعطته ، أو قدر مهرها ، وانخلع أباطل ؟ ينبغي على ماسبق .

وأما إذا قال لها « إن أعطيتني عبداً فأنت طالق » فالصحيح من المذهب : أنها تطلق بأى عبد أعطته يصح تملكه . نص عليه . وجزم في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الهداية ، والمغنى ، والمحرر ، والشرح ، والنظم والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاضي : يلزمها عبد وسط . فلو أعطته معيها ، أو دون الوسط : فله رده وأخذ بدله . والبيئونة بحالها .

#### فائدتاه

إصدارهما : لو أعطته عبداً مدبراً ، أو معلقاً عتقه بصفة : وقع الطلاق . قاله في المغنى ، والشرح ، وغيرهما .

الثانية : لو بان مغصوباً أو حرراً . قال في الرايعتين ، والحاوي وغيرهم : أو مكاتباً . لم تطلق ، كتعليقه على هروى ، فتعطيه مروياً . قاله في الفروع . وجزم به في المحرر .

وجزم به في المغنى ، والشرح في موضع . وقدماه في آخر . وصححه في النظم ، وغيره .

وعنه : يقع الطلاق . وله قيمته . قدمه في الرايعتين ، والحاوي الصغير .

وقيل : يلزمها قدر مهرها .

وقيل : يبطل انخلع .

قال في الرعاية الكبرى : ويحتمل أن تجب قيمة الحر كانه عبد .

وقال ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره : إن بان مكاتباً فله قيمته ، وإن بان حراً ، أو مغصوباً : لم تطلق . كقوله « هذا العبد » انتهى .  
ويأتى نظيرها في كلام المصنف قريباً . فيما إذا قال « إن أعطيتني هذا العبد فأنت طالق » .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ أَعْطَيْتَنِي هَذَا الْعَبْدَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ، فَأَعْطَتْهُ إِيَّاهُ : طَلَّقَتْ . وَإِنْ خَرَجَ مَعِيًّا ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ﴾  
تقليلاً للشرط . هذا المذهب . نص عليه .

واختاره أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الهدية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : له الرد وأخذ القيمة بالصفة سليماً . اختاره القاضى .  
وقال في المستوعب - بعد أن قدم ماقاله المصنف - وذكر الخرق : أنه إذا خالعهما على ثوب ، فخرج معيياً : أنه مخير بين أن يأخذ أرش العيب ، أو قيمة الثوب ويرده . فيكون في مسألتنا كذلك . انتهى .  
وقال في الترهيب : في رجوعه بأرشه وجهان ، وأنه لو بان مستحق الدم فقتل : فأرش عيبه . وقيل : قيمته . نقله في الفروع .

قلت : قال في المستوعب : فإن خالعه على عبد ، فوجده مباح الدم بقصاص أو غيره ، فقتل : رجع عليها بأرش العيب . ذكره القاضى .  
وذكر ابن البنا : أنه يرجع بقيمته .

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَجَ مَغْصُوبًا : لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ ﴾  
وكذا لو بان حراً . وهذا المذهب .

جزم به الوجيز، وتذكره ابن عبدوس، والمنور، وغيرهم .  
وقدمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى، والمحزر، والشرح،  
والرايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم .  
وعنه : يقع وله قيمته . وكذلك في التي قبلها .  
يعنى فيما إذا قال « إن أعطيتني عبداً فأنت طالق » فأعطته عبداً مغضوباً .  
وجزم بهذه الرواية في الروضة، وغيرها، فقال : لو خالعه على عبد . فبان  
حرراً أو مغضوباً أو بعضه : صح . ورجع بقيمته، أو قيمة ماخرج .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ أُعْطِيتْنِي ثَوْبًا هَرَوِيًّا ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأَعْطَتْهُ  
مَرَوِيًّا : لَمْ تَطْلُقْ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ خَالَعَتْهُ عَلَى مَرَوِيٍّ ﴾

بأن قالت « اخلعنى على هذا الثوب المروى » فبان هروياً : فله الخيار بين  
رده وإمساكه . هذا أحد الوجهين .

جزم به في الوجيز، والراية الكبرى .  
وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى، والشرح،  
والراية الصغرى، والحاوي الصغير .

وعند أبى الخطاب : ليس له غيره ، إن وقع الخلع [ منجزاً ]<sup>(١)</sup> على عيئه .  
اختاره في الهداية . وهو المذهب .

[ بناء على أنه ]<sup>(١)</sup> قدمه في المحزر ، والنظم ، والفروع .

[ وهذا يقتضى حكاية وجهين في كل من الكتب الثلاثة في الخلع المنجز على  
عوض معين ، إذا بانَّت الصفة المعينة مخالفة ، وأن المقدم منهما في ذلك فيها :  
أنه ليس له غيره ، وأن المؤخر منها فيها : أنه يخير في ذلك بين رده وإمساكه ،  
وليس فيها - ولا في بعضها - حكايتهما في ذلك .

---

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله .

بل في الحرر ، والنظم - في باب الصداق - : أنه إذا ظهر فيه على عيب ، أو نقص صفة شرطت فيه : أنه يخير بين الأرش - يعنى : مع الإمساك - أو الرد وأخذ القيمة كاملة .

ثم حكوا رواية أخرى بأنه لا أرش مع إمساكه . ولم يحكيا غيره في الباب المذكور .

ثم ذكرنا - في باب الخلع - مسألة الصداق المعلق على عوض معين . وقدمنا أنه لا شيء له غيره إن بان بخلاف الصفة المعينة .

ثم حكيا قولاً بأن له رده ، وأخذ قيمته بالصفة ، سليماً ، كما لو نجز الخلع عليه ومقتضى هذا : أنه لا خلاف عندهما في الخلع المنجز ، وأنه يخير بين ما ذكر ، سواء كان بلفظ « الخلع » أو « الطلاق » .

وفي الفروع - في باب الصداق - أنه إن بان عوض الخلع المنجز معيباً ، أو ناقصاً صفة شرطت فيه : أن حكمه حكم المبيع ، واقتصر على ذلك .

ومقتضاه : أنه يخير إذا وجدته معيباً أو ناقصاً - كما ذكر - بين إمساكه ورده

ولم يتعرض للمسألة في باب الخلع ، اكتفاء بما ذكره في باب الصداق .

فهذا هو المجزوم به فيها في الكتب الثلاثة ، مع الحزم به أيضاً في الوجيز ، والرعاية الكبرى . والمقدم من الوجهين المذكورين في الهداية ، والمستوعب ، والمغنى ، والشرح ، والرعاية الصغرى وغيرها .

والوجه الآخر : إنما هو اختيار لأبى الخطاب في الهداية . كما حكاه عنه

فيها جماعة من الأصحاب .

فتبين بذلك : أن المذهب منهما فيها حينئذ هو الوجه الأول ، الذى جزم به بعض الأصحاب . وقدمه بعضهم أيضاً ، منهم المؤلف .

لأنه هو الوجه الثانى منهما عنده . وجزم به فى بعض كتبه ، تبعاً لغيره .

والله أعلم <sup>(١)</sup> .

قوله ﴿ إِذَا قَالَ « إِنْ أُعْطِيتَنِي ، أَوْ إِذَا أُعْطِيتَنِي ، أَوْ مَتَى أُعْطِيتَنِي أَلْفًا ، فَأَنْتِ طَالِقٌ » كَانَ عَلَى التَّرَاخِي ، أَيْ وَقْتُ اعْطَاةِ أَلْفًا : طُلُقَتْ ﴾ هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . لأن الشرط لازم من جهته لا يصح إبطاله .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ليس بلازم من جهته ، كالكتابة عنده . ووافق على شرط محض . كقوله « إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ » . وقال : التعليق الذي يقصد به إيقاع الجزاء : إِنْ كَانَ مَعَاوِضَةً ، فَهُوَ مَعَاوِضَةٌ . ثم إِنْ كَانَتْ لَازِمَةً : فَلَا زَمَ ، وَإِلَّا فَلَا . فَلَا يَلْزَمُ الْخُلْعُ قَبْلَ الْقَبُولِ ، وَلَا الْكِتَابَةُ . وقول من قال : التعليق لازم دعوى مجردة . انتهى . ويأتى هذا وغيره فى أوائل باب تعليق الطلاق بالشروط .

تفسير : مراده بقوله « أَيْ وَقْتُ اعْطَاةِ أَلْفًا طُلُقَتْ » بحيث يمكنه قبضه . صرح به فى المنتخب ، والمعنى ، والشرح ، وغيرهم . ومراده : أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ وَازِنَةً بِإِحْضَارِهِ . وَلَوْ كَانَتْ نَاقِصَةً بِالْعَدَدِ وَازِنَتَهَا فى قبضه وملاكه .

وفى الترغيب وجهان ، فى « إِنْ أَقْبَضْتَنِي » فَأَحْضَرْتَهُ ، وَلَمْ يَقْبِضْهُ . فَلَوْ قَبِضْهُ فَهَلْ يَمْلِكُهُ . فَيَقَعُ الطَّلَاقُ بَائِنًا . أَمْ لَا يَمْلِكُهُ . فَيَقَعُ رَجْعِيًّا ؟ فَيُحْتَمَلُ أَنْ . وَأُطْلِقَهُمَا فى الفروع .

قلت الصواب : أَنَّهُ يَكُونُ بَائِنًا بِالشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمِ . وقيل : يَكْفَى عَدَدُ مُتَّفَقٍ بِرَأْسِهِ ، بِلَا وَزْنٍ . لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ . فَلَا يَكْفَى وَازِنَةٌ نَاقِصَةٌ عَدْدًا . وَهُوَ احْتِمَالٌ فى المعنى ، والشرح . قلت : وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمَعْرُوفُ فى زَمَنِنَا وَغَيْرِهِ . واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله فى الزكاة : يَقْوَاهُ . وَالسِّيَكَةُ لَا تَسْمَى دِرَاهِمًا .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَتْ « اخْلَعْنِي بِأَلْفٍ ، أَوْ عَلَى أَلْفٍ » أَوْ « طَلَّقْتَنِي بِأَلْفٍ ، أَوْ عَلَى أَلْفٍ » ﴾ .

وكذا لو قالت « ولك ألف إن طلقنتي ، أو خالعتني » أو « إن طلقنتي فلك على ألف » ففعل : بانت .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وقيل : يشترط من الزوج أيضاً ذكر العوض ويستحق الألف .

يعني : من غالب نقد البلد .

### فوائد

الأولى : يشترط في ذلك أن يجيبها على الفور . على الصحيح من المذهب .

وهو ظاهر كلام المصنف . لقوله « ففعل » وقدمه في الفروع .

وقيده بالمجلس في المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .

وقدمه في الرعاية الكبرى ، فقال : بانت ، إن كان في المجلس . وإلا لم

يقع شيء .

وقيل : إن قالت « اخلعني بألف » فقال في المجلس « طلقتك » طلقت

مجاناً . انتهى .

وقيده بالمجلس أيضاً في الترغيب . في قولها « إن طلقنتي فلك ألف » فقال

« خالعتك » أو « طلقتك » انتهى .

وقيل : لا تشترط الفورية . بل يكون على التراخي . وجزم به في المنتخب .

الثانية : لها أن ترجع قبل أن يجيبها . قاله في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى ،

وغيرهم . وقدمه في الفروع .

وقيل : يثبت خيار المجلس . فيمتنع من قبض العوض ليقع رجعيّاً .

وقال في الترغيب : في « خالعتك » أو « اخلعني » ونحوهما ، على كذا : يعتبر

القبول في المجلس ، إن قلنا : الخلع فسخ بعوض . وإن قلنا : هو فسخ منه مجرد : فكالإبراء والإسقاط ، لا يعتبر فيه قبول ولا عوض . فتبين بقوله « فسخت » أو « خلعت » .

الثالث : لا يصح تعليقه بقوله « إن بذلت لى كذا فقد خلعتك » قاله في الفروع .

وقال في « باب الشروط في البيع » ويصح تعليق الفسخ بشرط . ذكره في التعليق ، والمبهم .

وذكر أبو الخطاب ، والشيخ : لا .

قال في الرعاية - فيما إذا أجره كل شهر بدرهم : إذا مضى شهر فقد فسخها - أنه يصح ، كتعليق ، الخلع وهو فسخ . على الأصح . انتهى .

قال ابن نصر الله في حواشيه : عدم الصحة أظهر . لأن الخلع عقد معاوضة يتوقف على رضى المتعاقدين . فلا يصح تعليقه بشرط كالبيع . انتهى .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وقولها « إن طلقته فلك كذا ، أو أنت برىء منه » كـ « إن طلقته فلك على ألف » وأولى .

وليس فيه النزاع في تعليق البراءة بشرط .

أما لو التزم ديناً ، لا على وجه المعاوضة : كـ « إن تزوجت فلك في ذمتى ألف » أو « جعلت لك في ذمتى ألفاً » لم يلزمه عند الجمهور .

قال القاضي محب الدين بن نصر الله ، في حواشى الفروع : وقوله « لا يصح تعليقه بقوله : إن بذلت لى كذا » قد ذكر المصنف في القسم الثانى من الشروط في البيع مانعه : ويصح تعليق الفسخ بشرط . ذكره في التعليق ، والمبهم .

وذكر أبو الخطاب والشيخ تقي الدين رحمه الله : لا يصح .

قال صاحب الرعاية - فيما إذا أجره كل شهر بدرهم ، إذا مضى شهر فقد فسخها - : أنه يصح ، كتعليق الخلع . وهو فسخ على الأصح . انتهى .

فأقر صاحب الرعاية هناك ، ولم يتعقبه .

وجزم هنا بعدم الصحة . وهو الأظهر . كما قاله ابن نصر الله ، وعلاه بأن  
الخلع عقد معارضة ، يتوقف على رضى المتعاضدين . فلم يصح تعليقه بشرط كالبيع .  
الرابعة : لو قالت « طلقنى بألف إلى شهر » فطلقها قبله : فلا شيء له . نص  
عليه . وإن قالت « من الآن إلى شهر » فطلقها قبله : استحقه . على الصحيح من  
المذهب . وذكر القاضى : أنه يستحق مهر مثلها .

الخامسة : لو قالت « طلقنى بألف » فقال « خلعتك » فإن قلنا : هو طلاق  
استحقه ، وإلا لم يصح . هذا هو الصحيح من المذهب .  
وقيل : هو خلع بلا عوض .

وتقدم كلامه فى الرعاية الكبرى .  
وقال فى الروضة : يصح . وله العوض . لأن القصد أن تملك نفسها بالطلاق .  
وقد حصل بالخلع .

وعكس المسألة : بأن قالت « اخلعنى بألف » فقال « طلقتك » يستحقها .  
إن قلنا : هو طلاق ، وإلا فوجهان .  
وأطلقهما فى الفروع .

وهما احتمالان مطلقان فى المعنى ، والشرح .  
أحدهما : لا يستحق شيئاً . وهو الصواب . وقدمه ابن رزى فى شرحه .  
قال فى الرعاية الكبرى ، وقيل : إن قالت « اخلعنى بألف » فقال فى  
المجلس « طلقتك » طلقت مجانا كما تقدم .  
فإن لم يستحق : ففى وقوعه رجعيّاً احتمالان . وأطلقهما فى الفروع ، والمعنى ،  
والشرح .

قلت : الصواب أنه يقع رجعيّاً .  
وعلى القول الآخر : لا يقع بها شيء .



قوله ﴿وَإِنْ قَالَتْ « طَلَّقْنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ » فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا :  
اسْتَحَقَّتْهَا ۝ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المغني ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .  
وقيل : إن قال « أنت طالق ثلاثاً بألف » استحق ثلث الألف فقط .  
وقال ابن عبدوس في تذكرته : وإن قالت « طلقني واحدة بألف » أو « على  
ألف » فقال « أنت طالق ثلاثاً بألف » أخذها . والأقوى ، إن رضيت : أخذها .  
وإن أبت : لم تطلق . انتهى .

تغيبه : وكذا الحكم لو طلقها اثنتين . قاله في الروضة .

فائدة : لو قالت « طلقني واحدة بألف » فقال « أنت طالق ، وطالق ، وطالق »  
بانت بالأولة . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .  
وجزم به ابن عبدوس في تذكرته . واختاره القاضي في المجرد .  
قلت : فيعابى بها .

وقيل : تطلق ثلاثاً .

قلت : هذا موافق لقواعد المذهب . والأول مشكل عليه .

قال في القواعد الأصولية : لو قالت له زوجته التي لم يدخل بها « طلقني بألف »  
فقال « أنت طالق ، وطالق ، وطالق » فقال القاضي في المجرد : تطلق هنا واحدة .  
وما قاله في المجرد بعيد على قاعدة المذهب .

وخالفه في الجامع الكبير ، فقال : تطلق هنا ثلاثاً ، بناء على قاعدة المذهب  
أن الواو : لمطلق الجمع .

ثم ناقض ، فذكر في نظيرتها : أنها تطلق واحدة .

ومن الأصحاب من وافقه في بعض الصور . وخالفه في بعضها .

ومنهم من قال : ماقاله سهو على المذهب . ولا فرق عندنا بين قوله « أنت طالق ثلاثا » وبين قوله « أنت طالق وطالق وطالق » .  
وهو طريق صاحب المحرر في تعليقه على الهداية . انتهى .  
فعلى المذهب : لو ذكر الألف عقيب الثانية : بانت بها . والأولى رجعية .  
ولغت الثالثة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَتْ « طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ » فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً : لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا . وَوَقَعَتْ رَجْعِيَّةٌ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وهو من مفردات المذهب .  
﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْتَحِقَّ ثُلُثَ الْأَلْفِ ﴾ .

وهو لأبي الخطاب . وهو رواية في التبصرة . وتقع بانه .  
قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَقِيَ مِنْ طَلَاقِهَا إِلَّا وَاحِدَةً . فَقَعَلَ : اسْتَحَقَّ الْأَلْفَ ، عَلِمَتْ أَوْ لَمْ تَعْلَمْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . قاله المصنف ، والشارح .  
﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَسْتَحِقَّ إِلَّا ثُلُثَهُ ، إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ وهو للمصنف هنا .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ مُكَلَّفَةً ﴾ يعنى رشيـدة ﴿ وَغَيْرُ مُكَلَّفَةٍ ﴾ .

يعنى : وكانت مميزة ﴿ فَقَالَ : أَنْتُمَا طَائِقَتَانِ بِأَلْفٍ إِنْ شِئْتُمَا . فَقَالَتَا : قَدْ شِئْنَا : لَزِمَ الْمَكَلَّفَةُ نِصْفُ الْأَلْفِ . وَطَلَّقَتْ بَأْنِيًا ﴾ .  
الصحيح من المذهب : أنه يلزمها نصف الألف .  
اختاره أبو بكر ، وابن عبدوس ، في تذكرته .  
وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .  
وقدمه في الخلاصة ، والرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وعند ابن حامد : يقسط الألف على قدر مهريهما .

وذكره المصنف ، والشارح : ظاهر المذهب .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب .

قوله ﴿ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ بِالْأُخْرَى رَجْعِيًّا ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : لا مشيئة لها .

فعلى هذا : لا تطلق واحدة منهما ، كما لو كانت غير مميزة .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : وكذلك المحجور عليها للسفه ، حكمها حكم

غير المكلفة .

#### فأمرنا

إمراهما : لو قالت له زوجته « طلقنا بألف » فطلق إحداها : بانت بقسطها

من الألف .

ولو قالت إحداها : فطلاقه رجعي ، ولا شيء له . صححه في الحرر . وقدمه في

الكافي .

قال في المغنى : قياس قول أصحابنا : لا يلزم الباذلة هنا شيء .

وقال القاضي : هي كالتى قبلها .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به ابن رزين في شرحه .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير . وأطلقهما في الفروع .

الثانية : لو قالت « طلقنى بألف » ، على أن لا تطلق ضرتى « أو » على أن

تطلقها « صح شرطه وعوضه . فإن لم يف : استحق - فى الأصح - الأقل منه ،

أو المسمى . قاله فى الفروع ، وغيره .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكِ أَلْفٌ : طَلَّقَتْ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا﴾ .

يعنى : أن ذلك ليس بشرط ، ولا كالشرط . على الصحيح من المذهب .  
لكن إذا قبلت : فتارة تقبل فى المجلس ، وتارة لا تقبل .  
فإن قبلت فى المجلس : بانته منه واستحقته . وله الرجوع قبل قبولها . على  
الصحيح من المذهب . قدمه فى الحرر ، والنظم ، والفروع .  
وجعله المصنف - رحمه الله - فى المغنى : كـ « إن أعطيتنى ألفاً . فأنت طالق »  
كما تقدم قريباً .

وإن لم تقبل فى المجلس ، فالصحيح من المذهب : أنها تطلق مجاناً رجعيّاً .  
ولا شىء عليها . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . منهم ابن عقيل .  
وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، والشرح ، وشرح ابن منبج .  
بل قطع به أكثر الأصحاب .  
[ وهو ظاهر ما قدمه فى الفروع ، والرايعتين ، والحاوى ] .  
وقيل : لا تطلق حتى تختار . ذكره فى الرايعتين .  
ولم أره فى غيرهما . والظاهر : أنه التخيير .  
وقال القاضى : لا تطلق .

قال فى الفروع : وخرج من نظيرتها فى العتق : عدم الوقوع .  
قوله ﴿وَإِنْ قَالَ « عَلَى أَلْفٍ » أَوْ « بِأَلْفٍ » فَكَذَلِكَ﴾ .  
يعنى : أن ذلك ليس بشرط ، ولا كالشرط . على الصحيح من المذهب .  
لكن إن قبلت فى المجلس : بانته منه . واستحق الألف . وله الرجوع قبل  
قبولها ، كالأولى . وهذا المذهب .  
قدمه فى الحرر ، والنظم ، والفروع .

وجعله في المغنى : كـ « إن أعطيني ألفاً فأنت طالق » كما تقدم .  
قال في المحرر - في الصور الثلاث - وقيل : إذا جعلناه رجعيّاً بلا قبول ،  
فكذلك إذا قبل .

وإن لم يقبل ، فالصحيح من المذهب : أنه يقع رجعيّاً . ولا شيء عليها . وعليه  
جواهر الأصحاب . ونص عليه .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتجريد العناية ، وغيرهم .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع .

وجزم به في القواعد في قوله « بألف » .

﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَطْلُقَ حَتَّى تَخْتَارَ ، فَيَلْزِمُهَا الْأَلْفُ ﴾ .

وهو قول القاضي في المجرد . نقله عنه ابن منبجا في شرحه ، وغيره .

واختاره ابن عقيل . نقله عنه في المحرر ، وغيره .

وقال القاضي في موضع من كلامه : لا تطلق . إلا إذا قال « بألف » فلا تطلق

حتى تختار ذلك . واختاره الشارح .

ونقل المصنف في المغنى ، والشارح ، وابن منبجا عن القاضي ، أنه قال :

لا تطلق في قوله « على ألف » حتى تختار .

قال في الفروع : وخرج عدم الوقوع من نظيرتهن في العتق .

[ وقال القاضي - في موضع من كلامه أيضاً - إنها لا تطلق إلا في قوله لها

« أنت طالق بألف » نقله عنه في المحرر وغيره .

وقال ابن عقيل : لا تطلق في الصورتين الأولتين . وتطلق في الأخيرة <sup>(١)</sup> .

فأمره : لا ينقلب الطلاق الرجعي بائناً ببذلها الألف في المجلس في الصور

الثلاث . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .

وقيل : بلى فى الصورتين الأخيرتين فقط .

قلت : فيعابى بهما .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : مع أن « علي » للشرط اتفاقا .

وقال المصنف فى المغنى : ليست للشرط ولا للمعاوضة . لعدم صحة قوله « بعثك ثوبى على دينار » .

قوله ﴿ وَإِنْ خَالَعَتْهُ فِي مَرَضٍ مَوْتَهَا : فَلَهُ الْأَقْلُ مِنَ الْمَسْمَى ، أَوْ مِيرَاثُهُ مِنْهَا ﴾ .

هذا المذهب . جزم به فى المغنى ، والشرح ، وابن منبجا ، والخرقى ، والزركشى ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وقيل : إذا خالعت على مهرها : فلورثة منعه ، ولو كان أقل من ميراثه منها .

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ ، وَأَوْصَى لَهَا بِأَكْثَرِ مِنْ مِيرَاثِهَا :

لَمْ تَسْتَحِقَّ أَكْثَرَ مِنْ مِيرَاثِهَا . وَإِنْ خَالَعَهَا فِي مَرَضِهِ ، أَوْ حَابَاهَا : فَهُوَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ﴾ .

قد تقدم فى أواخر باب الهبة « إذا عاوض المريض بثلث المثل للوارث

وغيره » و « إذا حابى وارثه أو أجنبيا » فليعاود .

قوله ﴿ وَإِذَا وَكَّلَ الزَّوْجُ فِي خُلْعِ امْرَأَتِهِ مُطْلَقًا . فَخَالَعَ بِمَهْرِهَا

فَمَا زَادَ : صَحَّ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَإِنْ تَقَصَّ مِنَ الْمَهْرِ : رَجَعَ عَلَى الْوَكِيلِ

بِالنَّقْصِ ﴾ ويصح الخلع .

هذا المذهب ، وأحد الأقوال . اختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وصححه فى

الرعايتين ، وتجريد العناية . وجزم به فى الوجيز .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحاوي الصغير .  
ويحتمل أن يخبر بين قبوله ناقصاً وبين رده وله الرجعة .  
وهذا الاحتمال للقاضي ، وأبي الخطاب .

وقيل : يجب مهر مثلها . وهو احتمال للقاضي أيضاً .  
وقيل : لا يصح الخلع . وقدمه الناطم ، وصححه . وإليه ميل المصنف ،  
والشارح . وهو ظاهر قول ابن حامد ، والقاضي .  
وأطلق الأول والأخير في المحرر والشرح .

وأطلق الأول ، والثالث ، والرابع في الفروع . والثاني لم يذكره فيه .  
فأمره : لو خالع وكيله بلا مال : كان الخلع لغواً مطلقاً . على الصحيح من  
المذهب .

وقيل : يصح إن صح الخلع بلا عوض ، وإلا وقع رجعيًا .  
وأما وكيلها : فيصح خلعها بلا عوض .  
قوله ﴿ وَإِنْ عَيَّنَ لَهُ الْعِوُضَ فَتَقْصَ مِنْهُ : لَمْ يَصِحَّ الْخُلْعُ عِنْدَ  
ابنِ حَامِدٍ ﴾ .

وهو المذهب . اختاره القاضي ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح .  
وصححه في الرعايتين ، والنظم . وقدمه في الخلاصة . وحزم به في المنور .  
وقال أبو بكر : يصح ، ويرجع على الوكيل بالنقص .  
قال في الفائدة العشرين : هذا المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله .  
قال ابن منبج في شرحه : هذا أصح . وحزم به في الوجيز .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والحاوي الصغير ،  
والفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ وَكَلْتَ الْمَرْأَةَ فِي ذَلِكَ ، فَخَالَعَ بِمَهْرٍهَا فَمَا دُونَ ،  
أَوْ بِمَا عَيَّنَتْهُ فَمَا دُونَ : صَحَّ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَإِنْ زَادَ : لَمْ يَصِحَّ ﴾ .

هذا أحد الأقوال . وجمله ابن منجا في شرحه المذهب . وصححه الناظم .  
ويحتمل أن يصح ، وتبطل الزيادة .  
يعنى : أنها لا تلزم الوكيل .  
وقيل : لا تصح في المعين ، وتصح في غيره .  
وقيل : تصح ، وتلزم الوكيل الزيادة . وهو المذهب . صححه في الرعايتين .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والحاوى الصغير ، والوجيز .  
وقدمه في المغنى ، والكافى ، والشرح .  
وقال القاضى فى المجرى : عليها مهر مثلها . ولا شىء على وكيلها . لأنه لم يقبل  
العقد لها ، لا مطلقاً ولا لنفسه . بخلاف الشراء .  
وأطلقهن فى الفروع ، إلا الثانى . فإنه لم يذكروه .  
وقال فى المستوعب : إذا وكلته وأطلقت : لا يلزمها إلا مقدار المهر المسمى .  
فإن لم يكن فمهر المثل .  
وقال - فيما إذا زاد على ما عينت له - يلزم الوكيل الزيادة .  
وقال ابن البنا : يلزمها أكثر الأمرين من مهر مثلها أو المسمى .

#### فأمرناه

إمدهما : لو خالف وكيل الزوج أو الزوجة - جنساً ، أو حولاً ، أو نقد بلد -  
ف قيل : حكمه حكم غيره ، فيه الخلاف المتقدم .  
قال القاضى : القياس أن يلزم الوكيل الذى أذن فيه ، ويكون له ما خالف به  
ورده المصنف .

وقيل : لا يصح الخلع مطلقاً .  
قال المصنف ، والشارح : القياس أنه لا يصح هنا .  
قال فى الكافى ، والرعاية : لا يصح . وأطلقهما فى الفروع .



الثانية : لو كان وكيل الزوج والزوجة واحداً ، وتولى طرفى العقد : كان حكمه حكم النكاح . قاله فى الفروع .

وقال فى الرعايتين ، والحاوى الصغير : ولا يتولى طرفى الخلع وكيل واحد . وخرج جوازه .

قوله ﴿ وَإِنْ تَخَالَعَا : تَرَاَجَعَا بِمَا يَبْنِيهِمَا مِنَ الْحُقُوقِ ﴾ .

يعنى : حقوق النكاح . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
وعنه : أنها تسقط .

واستثنى الأصحاب - منهم المصنف ، والجهد ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم - نفقة العدة .

زاد فى المحرر ، والفروع ، وغيرها - وهو مراد غيرهم - وبقية ما خولع ببعضه .

تفسيرها

أمرهما : قوله ﴿ وَعَنْهُ أَنَّهَا تَسْقُطُ ﴾ يعنى حقوق النكاح .

أما الديون ونحوها : فإنها لا تسقط قولاً واحداً . قاله الأصحاب . منهم المصنف ، والشارح ، وابن منبج فى شرحه ، وصاحب الفروع ، وغيرهم .

الثانية : مفهوم قوله ﴿ وَإِنْ تَخَالَعَا ﴾ أنهما لو تظالعا تراجعا بجميع الحقوق قولاً واحداً . وهو صحيح . صرح به ابن منبج فى شرحه ، وصاحب الفروع ، وغيرها .

قوله ﴿ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْعَوَضِ ، أَوْ عَيْنِهِ ، أَوْ تَأْجِيلِهِ : فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، مَعَ يَمِينِهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمنفى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم . وصححه فى البلغة ، وغيره .

ويتخرج : أن القول قول الزوج . خرج القاضى . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . حكاه القاضى أيضا .

وقيل : القول قول الزوج إن لم يجاوز مهرها .

ويحتمل أن يتحالفا ، إن لم يكن بلفظ طلاق ، ويرجعا إلى المهر المسمى إن كان ، وإلا إلى فهر المثل إن لم يكن مسمى . وهو لأبى الخطاب .

قوله ﴿ وَإِنْ عَلَّقَ طَلَاqَهَا بِصِفَةٍ ، ثُمَّ خَالَعَهَا ﴾ أو أبانها بثلاث أو دونها ﴿ فَوُجِدَتِ الصِّفَةُ . ثُمَّ عَادَ فَرُوجَهَا ، فَوُجِدَتِ الصِّفَةُ ﴾ طَلَّقَتْ نَصَّ عَلَيْهِ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والهادى ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وتجريد العناية ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

ويتخرج أن لا تطلق ، بناء على الرواية فى العتق . واختاره أبو الحسن التميمى . وجزم فى الروضة بالتسوية بين العتق والطلاق .

وقال أبو الخطاب - وتبعه فى الترغيب - : الطلاق أولى من العتق .

وحكاه ابن الجوزى رواية . والشيخ تقي الدين ، وحكاه أيضا قولاً .

وجزم به أبو محمد الجوزى ، فى كتابه « الطريق الأقرب فى العتق والطلاق »

فأمره : وكذا الحكم إن قال « إِنْ بَنَتْ مَنى ، ثُمَّ تَزَوَّجْتِكِ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ »

فبانت ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا . قاله فى الفروع .

وقال فى التعليق احتمالا : لا يقع ، كتعليقه بالملك .

قال الإمام أحمد رحمه الله - فيمن طلق واحدة ، ثم قال « إن راجعتك فأنت طالق ثلاثا » - إن كان هذا القول تغليظا عليها في أن لا تعود إليه : فمتى عادت إليه في العدة وبعدها ، طلقت .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ تُوْجَدْ الصِّفَةُ حَالَ الْيَبْتُونَةِ : عادت . رَوَايَةً وَاحِدَةً ﴾ هكذا قال الجمهور .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله ، رواية : أن الصفة لا تعود مطلقا .  
يعنى سواء وجدت حال اليبتونة ، أو لا .  
قلت : وهو الصحيح في منهاج الشافعية .

### فوائد

الأولى : يحرم الخلع حيلة لإسقاط عين طلاق . ولا يقع على الصحيح من المذهب .

جزم به ابن بطة في مصنف له في هذه المسألة . وذكره عن الأجرى .  
وجزم به في عيون المسائل ، والقاضى في الخلاف ، وأبو الخطاب في الانتصار ، وقال : هو محرم عند أصحابنا .  
وكذا قال المصنف في المغنى : هذا يفعل حيلة على إبطال الطلاق المعلق .  
والحيل خدع لا تحل ما حرم الله .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : خلع الحيلة لا يصح على الأصح . كما لا يصح نكاح المحلل . لأنه ليس المقصود منه الفرقة . وإنما يقصد به بقاء المرأة مع زوجها . كما في نكاح المحلل . والعقد لا يقصد به نقيض مقصوده . وقدمه في الفروع .

وقيل : يحرم ، ويقع .

وقال في الرعايتين ، والحاوى الصغير : ويحرم الخلع حيلة ، ويقع . في أصح

الوجهين .

قال في الفروع : وشذ في الرعاية ، فذكره .  
قلت : غالب الناس واقع في هذه المسألة . وكثيراً ما يستعملونها في هذه  
الأزمة . ففي هذا القول فرج لهم .

واختاره ابن القيم في أعلام الموقعين . ونصره من عشرة أوجه .  
وقال في الفروع : ويتوجه أن هذه المسألة ، وقصد المحلل التحليل ، وقصد  
أحد المتعاقدين قصداً محرماً ، كبيع عصير ممن يتخذه خمرأ : على حد واحد .  
فيقال في كل منهما ما قيل في الأخرى .

الثانية : لو اعتقد البيئونة بذلك ، ثم فعل ما حلف عليه : فحكمه حكم مطلق  
أجنبية فتبين أنها امرأته . على ما يأتي في آخر باب الشك في الطلاق . ذكره الشيخ  
تقي الدين رحمه الله .

[ فلو لقي امرأته ، فظنها أجنبية . فقال لها « أنت طالق » ففي وقوع الطلاق  
روايتان . وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، الفروع ، وغيرهم .  
إمراهما : لا يقع .

قال ابن عقيل ، وغيره : العمل على أنه لا يصح .  
وجزم به في الوجيز ، واختاره أبو بكر .

والرواية الثانية : يقع . جزم به في تذكرة ابن عقيل ، والمنور ، وغيرهما .

قال في تذكرة ابن عبدوس : دُيِّن ولم يقبل حكماً . انتهى <sup>(١)</sup> .  
وقال في القواعد الأصولية : قال أبو العباس : لو خالف وفعل المحلوف عليه بعد  
الخلع ، معتقداً أن الفعل بعد الخلع لم يتناول به يمينه ، أو فعل المحلوف عليه معتقداً  
زوال النكاح ، ولم يكن كذلك : فهو كما لو حلف على شيء يظنه فبان بخلافه .  
وفيه روايتان يأتیان في كتاب الأيمان .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله .

وقد جزم المصنف هناك : أنه لا يحنث .

قلت : ومما يشبه أصل هذا : ما قاله الأصحاب في الصوم لو أكل ناسياً واعتقد الفطر به ، ثم جامع . فإنهم قالوا : حكمه حكم الناسي .  
وقد اختار جماعة من الأصحاب في هذه المسألة : أنه لا يكفر . منهم ابن بطة ، والآجري ، وأبو محمد الجوزي ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . بل قالوا - عن غير ابن بطة - إنه لا يقضى أيضاً . والله أعلم .  
وقال الشيخ تقي الدين أيضاً رحمه الله : خلع اليمين هل يقع رجعيّاً ، أو لغوّاً ، وهو أقوى ؟ فيه نزاع . لأن قصده ضده كالحلل .

[الثالثة : قال ابن نصر الله - في حواشيه على الفروع - قال في المغنى في الكتابة قبل مسألة ما لو قبض من نجوم كتابته شيئاً استقبل به حولا .  
فقال : فصل . وإذا دفع إليه مال كتابته ظاهراً . فقال له السيد « أنت حر » أو قال « هذا حر » ثم بان العوض مستحقاً : لم يعتق بذلك . لأن ظاهره الإخبار عما حصل له بالأداء . ولو ادعى المسكتب أن سيده قصد بذلك عتقه ، وأنكر السيد . فالقول قول السيد مع يمينه . لأن الظاهر معه . وهو أخبر بما نوى . انتهى<sup>(١)</sup> .

[الثالثة :<sup>(٢)</sup> لو أشهد على نفسه بطلاق ثلاث ، ثم استفتى ، فأفتى بأنه لا شيء عليه : لم يؤخذ بإقراره لمعرفة مستنده . ويقبل قوله بيمينه أن مستنده في إقراره ذلك مما يحمله مثله .

[لأن حلفه على المستند دون الطلاق ، ولم يسلم ضمناً . فهو وسيلة له يغتفر فيه مالا يغتفر في المقصود ، لأنه دونه ، وإن كان سبباً له ، بمعنى توقفه عليه ، لا أنه مؤثر فيه بنفسه ، وإلا لكان علة فاعلية لا سببية ، ووسيلة .  
ودليله : قصة « بانت سعاد » حيث أقر بذلك كعب بن زهير رضي الله عنه .

---

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله . (٢) كان حقها « الرابعة » .

لاعتقاده أنها بانت منه بإسلامه دونها . فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحابة بأنهما لم تَبَيَّن . وأن ذلك لا يضره . تغليبا لحق الله تعالى على حقها . وهو قريب عهد بالإسلام . وذلك قرينة جهله بحكمه في ذلك . ولم يقصد به إنشاء ، وإلما ندم عليه متصلا به . وإنما ندم على ما أقر به ، لتوهمه صحة وقوعه . وقياسه الخلع . وبقية حقوق الله تعالى المحضة ، أو الغالب له فيها حق على حق غيره تعالى . لأن حقه مبنى على المساحة ، وحق غيره على المشاحة بدليل مساححة النبي صلى الله عليه وسلم له بهجره له قبل إسلامه ، وهو حربى ، وهو الشاعر الصحابى كعب بن زهير ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله قبله . فبلغ ذلك أخاه مالك بن زهير ، فأتى إليه فأخبره بذلك . فأسلم . فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو مسلم معه . فامتدحه بالبردة المذكورة في القصة . وحقه عليه الصلاة والسلام من حق الله . بدليل سهم خمس الخمس والنفى والغنيمة ، وكسبهما أو أحدهما<sup>(١)</sup> .

ذكره الشيخ تقي الدين وغيره . واقتصر عليه في الفروع .

ذكره في أواخر باب صريح الطلاق وكنايته .

الرابعة : قال ابن نصر الله - في حاشيته<sup>(١)</sup> قلت : ومما يؤيد ذلك ويقويه :

ماقاله الشيخ الموفق في المغنى ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم : أن السيد إذا أخذ حقه من المكاتب ظاهراً ، ثم قال : هو حر ، ثم بان مستحقاً : أنه لا يعتق كما تقدم نقله في باب الكناية .

الخامسة : ذكر ابن عقيل في واضحه : أنه يستحب إعلام المستفتى بمذهب

غيره ، إن كان أهلاً للرخصة - كطالب التخلص من الربا - فيدله على من يرى التحيل للخلاص منه ، والخلع بعدم وقوع الطلاق . انتهى .

ونقل القاضى أبو الحسين في فروعه - في كتاب الطهارة - عن الإمام أحمد

(١) الزيادة بين المربعين من نسخة الشيخ عبد الله .

رحمه الله أنهم جاءوه بفتوى . فلم تكن على مذهبه . فقال : عليكم بحلقة المدنيين .  
ففي هذا دليل على أن المفتي إذا جاء المستفتي ، ولم يكن له عنده رخصة . فله  
أن يدلّه على صاحب مذهب له فيه رخصة .

وذكر في طبقاته : قال الفضل بن زياد : سمعت أبا عبد الله - وسُئِلَ عن  
الرجل يسأل عن الشيء في المسائل ، فهل عليه شيء من ذلك ؟ .  
فقال : إذا كان الرجل متبعاً أرشده إليه فلا بأس .

قيل له : فيفتي بقول مالك ، وهؤلاء ؟ قال : لا ، إلا بسنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وآثاره ، وما روى عن الصحابة رضی الله عنهم ، فإن لم يكن  
فعن التابعين . انتهى .

ويأتي التنبيه على ذلك في أواخر كتاب القضاء ، في أحكام المفتي .  
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .